تنمية القطاع الخاص العراقي.. التحديات والفرص

الباحث والكاتب: حسين حيدر

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

تنمية القطاع الخاص العراقي.. التحديات والفرص

قسم الابحاث والترجمة

الباحث والكاتب: حسين حيدر (باحث متخصص في ديناميكيات القوة العالمية والتحليل السياسي التطلعي. يركز عمله الحالي على تأثير التعددية القطبية في الشرق الأوسط، ويدرس آثارها على التنمية والجغرافيا السياسية والعلاقات بين الدولة والمجتمع).

المقدمة

يُعد العراق واحداً من أكثر البلدان اعتمادا على النفط في العالم ، حيث تمثل عائدات النفط أكثر من 99٪ من الصادرات، و 85٪ من ميزانية الحكومة، و 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على[1] مدى العقد الماضي.

الغالبية العظمى من نفقات الدولة تذهب إلى رواتب ونفقات القطاع العام. وعلى الرغم من وجود سكان شباب وديناميكيين مع أكثر من 700000 خريج جديد يدخلون سوق العمل كل عام، فإن 15٪ من السكان الذين يقدر عددهم ب 44 مليون نسمة عاطلون عن العمل ويعيشون ضمن عوائل محدودة الدخل، فيما يبلغ معدل بطالة الشباب أعلى من ذلك، حيث أن أكثر من 35٪ من الشباب إما عاطلون عن العمل أو غير ملتحقين بالتعليم أو التدريب[2]. وحتى في ضوء السيناريوهات المتفائلة لإنتاج النفط، فإن الاعتماد المستمر على النفط وحده لن يُولّد فرص عمل كافية لضمان رفاهية جميع العراقيين.

[1] البنك الدولي – البنك الدولي في العراق
[2] منظمة العمل الدولية - أحدث بيانات المؤشرات القطرية

إن الاعتماد المفرط على النفط يعني أن الاقتصاد العراقي عرضة للهشاشة المالية والأزمات بما يتركه ذلك من آثار كبيرة على موارد الدولة. وقد أدى التعرض لصدمات أسعار النفط إلى تقليص الجهود المبذولة لإعادة بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات للمواطنين، ناهيك عن ضمان فرص العمل للشباب، الذين يمثلون أكثر من 40٪ من السكان.

إن تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد العراقي هو أحد الأمثلة الأخيرة على الافتقار إلى المرونة في الاقتصاد العراقي ، ففي العام 2020 كان أداء الناتج المحلي الإجمالي للعراق هو الأسوأ منذ 20 عاما، حيث انكمش بنسبة تقدر بنحو 15.7٪ قبل أن يتعافى إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2022[3]. وارتفع معدل البطالة بنسبة 10٪، مما أدى إلى تفاقم التأثير على أوضاع النازحين في الداخل، والنساء الباحثات عن عمل، والعاملين لحسابهم الخاص، وكذلك العاملين في القطاع غير الرسمي.

وعلى الرغم من دخول العراق فترة من الاستقرار النسبي بعد هزيمة داعش، إلاّ أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت ذلك أدى إلى عدم ترجمة عائدات النفط العراقية إلى جهود واسعة النطاق لتحويل القطاعات غير النفطية للمساهمة بفعالية في الاقتصاد، على عكس ما يمكن رؤيته في البلدان النفطية في محيط العراق الإقليمي. وإلى جانب الفساد المستشري والتحالفات السياسية الهشة التي تستند عليها الحكومة العراقية، فإن المكاسب النفطية غير المتوقعة خلال أوقات الأداء القوي لأسواق النفط العالمية توفّر الفرصة للحكومة العراقية للتركيز على تطوير القطاع الخاص، الذي يلعب في الوقت الحاضر دورا صغيراً في التنمية الاقتصادية العامة للعراق.

مع تحول العالم بعيدا عن الوقود الأحفوري وسط التحول المناخي العالمي، سينخفض استخدام النفط والطلب عليه، مما يترك الاقتصاد العراقي في فجوة كبيرة لا يمكن ردمها في المدى المنظور من قبل أي قطاع آخر.

إن التحول إلى اقتصاد الطاقة النظيفة يخفف من تعرّض العراق لمخاطر الانتقال من تغيّر المناخ، وكذلك مخاطر المناخ المادي حيث يتعرض العراق للجفاف والفيضانات وموجات الحر والعواصف الترابية، مما يؤثر سلبا على البيئة العراقية والزراعة ووفرة المياه. ويمكن للقطاع الخاص أن يعمل كمسرع في الاقتصاد غير النفطي ومن المساهمة بشكل إيجابي في معالجة قضايا الإقصاء الاقتصادي والفقر طويلة الأمد في العراق، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الشباب والنساء، إلاّ أن هذا القطاع يعاني القطاع من عقبات متعددة تحول دون تنمية دوره في الحياة الإقتصادية.

تُحلّل هذه الورقة الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص. يبدأ ذلك بنظرة عامة على القطاع في العراق منذ عام 2003، يليه تحليل لكل من التحديات والفرص في تطوير القطاع الخاص. وأخيرا، تُقدم الورقة اعتبارات حول كيفية ضمان العراق لتنمية قطاعه الخاص حتى يتمكن من المساهمة بفاعلية في الاقتصاد العام.

نظرة عامة على القطاع الخاص

بعد التغيير السياسي عام 2003 والتحول إلى إقتصاد السوق بدأ القطاع الخاص يشهد توسعاً في بعض المجالات، وبعد مرور 20 عاما على التغيير السياسي في البلد لايزال دور القطاع الخاص محدوداً في دورة الحياة الإقتصادية.

ويمثل القطاع الخاص عدد صغير من الشركات الكبرى العاملة أساسا في قطاعات الزراعة والصناعة، فضلا عن التجارة والخدمات، ومع ذلك تهيمن عليها إلى حد كبير إما المشاريع الصغيرة جدا أو المشاريع البالغة الصغر، حيث لا يوجد

[3] بنك لويدز – السياق الاقتصادي للعراق

في غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة سوى 20 موظفا أو أقل. وتمثل تقديرات المؤسسات الصناعية المتوسطة الحجم، الأكثر قدرة على تقديم مساهمة كبيرة في الصادرات، أقل من 1 في المائة من مجموع الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وقدّر الجهاز المركزي للإحصاء في العراق عدد الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بنحو 26,435 شركة، منها 181 شركة متوسطة الحجم فقط[4]. وتعني هذه القدرات المحدودة أن الشركات الخاصة لا يمكنها استيعاب العدد الكبير من العراقيين العاطلين عن العمل وكذلك الخريجين الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

وعلى الرغم من التحديات والافتقار إلى القدرة التنافسية، يمثل القطاع الخاص ما يقرب من نصف إجمالي العمالة في العراق ويتميز بالعمالة غير الرسمية والعمالة منخفضة المهارة[5]. ويشير الطابع غير الرسمي إلى عدم وجود عقود مكتوبة واتفاقيات قانونية تعترف بالعمل وتعلن عنه، وهو شرط للوصول إلى العمل الرسمي. يتيح التوظيف الرسمي ترتيب الاستحقاقات المتعلقة بالعمل للموظفين، مثل الإجازة السنوية المدفوعة الأجر وأحكام الضمان الاجتماعي. وبما أن أكثر من نصف مجموع العمالة في القطاع غير الرسمي، فإن الاقتصاد غير الرسمي يشكل عائقا خطيرا أمام تنمية المشاريع الرسمية. من ناحية أخرى، تعني العمالة منخفضة المهارات أن الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية غالبا ما تكون ضعيفة مقارنة بتعقيد أعمالها، فمعظم موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة لديهم القليل من التعليم أو لا يحصلون على أي تعليم، مما يؤدي إلى الاعتماد على إنتاج منتجات منخفضة القيمة المضافة ونقص في الابتكار.

كما توجد اختلافات قطاعية وإقليمية في القطاع الخاص. وتركز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الغالب على قطاع التجارة والخدمات، يليهما القطاعان الزراعي والصناعي. وعلى الصعيد الإقليمي، تتركز الشركات الخاصة في العاصمة بغداد، وكذلك في ديالى وكركوك. ووفقا للاتجاهات الوطنية للفقر والإقصاء المالي، فإن للنساء والشباب تمثيلا غير متناسب في ملكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث يشكل البالغون الذكور الغالبية العظمى من أرباب العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

التحديات والحواجز

هناك العديد من العوائق والتحديات التي تحول دون تطوير القطاع الخاص في العراق. وبصرف النظر عن التحديات الأمنية المستمرة التي أعاقت العمليات التجارية والاستثمارات، تعاني الشركات الخاصة من نقص في الوصول إلى التمويل الذي يتيح إمكانية النمو، فضلا عن عدم كفاية الدعم المؤسسي والتنظيمي وعدم كفاية البنية التحتية التي تعيق التنمية.

يعد نقص التمويل أحد العوائق الرئيسية أمام الشركات الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة. ويعد الحصول على التمويل في العراق من بين أدنى المعدلات في العالم، ويتمثل في *نقص الخدمات المصرفية* للعراقيين، حيث يمتلك 19٪ فقط من البالغين حسابا مصرفيا[6]. وتجدر الإشارة على هذا الصعيد إلى أن ملكية الحسابات المصرفية شهدت في الآونة الأخيرة إقبالاً من قبل المواطنين نتيجة لإعتماد أنظمة المدفوعات الإلكترونية في صرف الرواتب الحكومية والرعاية الاجتماعية، مما يتيح الشمول المالي لعدة ملايين من العراقيين.

---

[4] الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - الاحتياجات التمويلية ذات الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية

[5] منظمة العمل الدولية – تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق

[6] البنك الدولي - المرصد الاقتصادي للعراق

من حيث الأعمال والتجارة، يحتل العراق المرتبة 172 في مسح ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي[7]، والذي يسلط الضوء على الحصول على الائتمان وتسوية حالات الإعسار كمجالات ضعف معينة. حيث يشير إلى أن القطاع المصرفي، الذي يتألف من البنوك الكبيرة المملوكة للدولة والبنوك الخاصة الأصغر التي لديها رأس مال محدود لتمويل الشركات الخاصة، غير قادر على تلبية احتياجات الشركات الخاصة التي تبحث عن فرص النمو.

وتتمثل التحديات التي تواجه البنوك في الخبرة والمهارات اللازمة لإجراء تحليل مخاطر الائتمان والتدفقات النقدية، التي يتعين عليها بدلا من ذلك الاعتماد على الأصول الملموسة كضمانات وغالبا ما تطلب متطلبات ضمانات أعلى. ونظرا لأن أكثر من 80٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة مملوكة لأفراد لا يمتلكون سوى القليل من الأصول أو لا يمتلكون أي أصول على الإطلاق لتلبية متطلبات الضمانات ، فإنهم مطالبون بدلا من ذلك بالبحث عن تمويل في مكان آخر، وهذا يحد بشكل كبير من الخيارات المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، حيث نجح أقل من 5٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في تأمين الإقراض المصرفي. ونتيجة لذلك، يتعين على الشركات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد إما على التمويل الذاتي أو من خلال علاقاتها الشخصية مثل الأصدقاء أو العائلة.

وتشمل مصادر التمويل الأخرى الأسواق المالية وسوق الأوراق المالية العراقية، ومع ذلك فكلاهما غير قادر أيضا على دفع تنمية القطاع الخاص. ويمثل ائتمان القطاع الخاص 9٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى الافتقار إلى العمق والسيولة اللازميّن، في حين أن سوق الأوراق المالية صغيرة حيث يقل إجمالي رسملتها عن 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي[8].

كما أن الافتقار إلى الدعم الحكومي للقطاع الخاص أعاق تنمية المشاريع الخاصة. ويتضح الدعم المؤسسي غير الكافي للقطاع الخاص من خلال هيمنة الشركات المملوكة للدولة، التي توظف رسميا أعداداً كبيرة من الموظفين. كذلك يعاني القطاع الخاص من جاذبية أكبر لوظائف القطاع العام، نظرا لارتفاع المزايا ومعاشات التقاعد والاستقرار المضمون في هذا القطاع.

بالإضافة إلى ذلك ، هناك تحديات خاصة بالقطاعات تعيق تنميتها ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقضايا السياسية والتنظيمية، فالشركات الزراعية تواجه تحديات فيما يتعلق بقدرتها التنافسية في السوق المحلية، بسبب الافتقار إلى السياسات التجارية والجمركية التي تعني أن السلع من مصادر محلية غالبا ما يتم بيعها بأقل من السلع المستوردة. ويتعين على شركات القطاع التجاري أن تتعامل مع الشبكة الضعيفة لطرق التجارة وتذبذب سعر صرف الدينار، مما يعرضها لخسائر في النقد الأجنبي. وفي ذات السياق تواجه الشركات في القطاع الصناعي أيضا تحديات مع عدم وجود سياسات مناسبة لحماية الشركات الجديدة.

إن البنية التحتية غير الكافية على المدى الطويل في العراق تعني أن الشركات تواجه عقبات، سواء كان ذلك من خلال عدم كفاية إمدادات الطاقة، أو ضعف خطوط النقل والخدمات اللوجستية، أو الاتصال بالإنترنت.

يعيق العجز في الطاقة والنقل تطوير الأعمال التجارية على نطاق واسع ويمنع القطاع الخاص من الإنتاج أو النقل بكميات كبيرة يمكن تصديرها بشكل مربح. وتُعد البنية التحتية القوية أحد المتطلبات الرئيسية لنمو الاقتصاد الخاص، حيث يعد الوصول إلى روابط الاتصال والطاقة والنقل ضرورة لإجراء الأعمال التجارية وتنميتها.

---

[7] البنك الدولي – سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العراق

[8] البنك الدولي - المرصد الاقتصادي للعراق

ويُشكّل نقص المهارات عائقاً آخر أمام تنمية القطاع الخاص، وهذا النقص ناجم عن هجرة الأدمغة في العراق التي استمرت عدة عقود، فضلا عن عدم كفاءة نظام التعليم الذي فشل في توفير المهارات والتدريب اللازميّن لاقتصاد منتج ومبتكر وتنافسي. وبدون قوة عاملة ماهرة، تكافح الشركات لتبني تقنيات جديدة، وتحسين الكفاءة، والتوسع، مما يحد في نهاية المطاف من نمو القطاع الخاص وفرص التنمية.

كما أن قضايا الأمن وعدم الاستقرار المستمرة التي واجهها العراق منذ بدايات القرن الحادي والعشرين لم تشجع الاستثمار ولم تعزز الثقة في السوق العراقية. ويمنع انعدام الأمن القطاع الخاص من اجتذاب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، حيث أن العائد على الاستثمار غير مرجح في أوقات عدم اليقين. وفي ظل الهدوء النسبي الذي تشهده البيئة السياسية والأمنية حالياً، يمكن تهيئة بيئة أعمال مناسبة لتحقيق التنمية والنمو في القطاع الخاص.

فرص وعلامات التقدم

أصبحت الحكومة العراقية تدرك بشكل متزايد الحاجة إلى تطوير القطاع الخاص حتى يتمكن من المساهمة بشكل هادف في الناتج المحلي الإجمالي وتغطية احتياجات العمالة الماسة في العراق. وتحقيقا لهذه الغاية، نشرت الحكومة استراتيجيات متعددة لتمكين التقدم، فضلا عن اتخاذ العديد من المبادرات لردم الفجوة بين القطاعين العام والخاص. وهناك أيضا جهود يبذلها مجتمع المانحين الدوليين لتعزيز تنمية القطاع الخاص وتشجيع النمو في قطاعات خارج قطاع النفط والغاز.

في العام 2023 أقرّ مجلس النواب العراقي، قانوناً بشأن الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص[9]، بحيث يوسع نطاق التغطية القانونية لنظام الضمان الاجتماعي لعدد كبير من الموظفين، بمن فيهم العمال غير الرسميين والعاملين لحسابهم الخاص. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تضمين استحقاقات الأمومة والبطالة، فضلا عن التأمين الصحي. ومن خلال عكس الفوائد التي يشهدها القطاع العام لموظفي القطاع الخاص، يتم تقليل الفجوة في الجاذبية بين القطاعيّن إلى الحد الأدنى وتمكين الشركات الخاصة من جذب موظفي القطاع العام. كما أن هذا القانون يجعل العراق يتماشى مع المعايير الدولية لقوانين العمل والضمان الإجتماعي، ويُعد مؤشراً واضحاً على التقدم.

كذلك سعت الحكومة إلى إنشاء مبادرات تفتح فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الأخص في إطار مبادرة البنك المركزي العراقي "تريليون دينار". ودعمت هذه المبادرة المصارف التجارية في تقديم ائتمانات منخفضة التكلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إعادة التمويل. في حين شارك أكثر من 40 بنكا بحلول عام 2022، فإن إجمالي المدفوعات لم يغط سوى 20٪ كحد أقصى من احتياجات السوق[10]. وعلى الرغم من حصول عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة على نوع من الائتمان، إلا أن 16٪ فقط من التمويل ذهب إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين تم استخدام الغالبية العظمى لإقراض الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى جزء كبير من التمويل العقاري.

كما تلعب الهيئات الحكومية الدولية والوطنية ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية دورا في تعزيز القطاع الخاص. ومن الأمثلة على ذلك برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المتعددة، والتي دعمت أكثر من 10,000 رائد أعمال منذ عام 2020 من خلال توفير خدمات دعم الأعمال ، مثل المساعدة في إنشاء أعمالهم وإضفاء

[9] منظمة العمل الدولية – العراق يستثمر في بناء نظام للضمان الاجتماعي يحمي العمال
[10] الوكالة الألمانية للتعاون الدولي - الاحتياجات التمويلية ذات الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية

الطابع الرسمي عليها وتوسيع نطاقها[11]. وبالمثل، في مشروع ممول جزئيا من الاتحاد الأوروبي (EU) بتكليف من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، تلقى أكثر من 20000 شاب التدريب وأكثر من 950 شركة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة (MSMEs) شاركت في دورات تدريبية تُركّز على تعزيز النمو[12].

يمكن للتعاون بين الحكومة العراقية ومجموعات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية أن يدعم القطاع الخاص من خلال الخدمات الاستشارية والتدريبية، فضلا عن توفير القروض والمنح التي تمكن التنمية الاقتصادية ونمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وعلى الرغم من دعم الآلاف من رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن غالبية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية لا يزالون غير مدركين لمبادرات التمويل وفرص التدريب، مما يعني أن التأثير على القطاع الخاص غير كاف ولا يذهب بعيدا بما يكفي لتلبية احتياجات السوق.

في الأشهر الثمانية عشر الماضية شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نشاطا ملحوظاً في العراق. وتساهم الاستثمارات من دول الجوار الإقليمي، مثل قطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة، بالجزء الأكبر من هذه الاستثمارات. وتشير المصادر إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بلغ 24 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2024، متجاوزا أكثر من ضعف الرقم القياسي السنوي السابق المسجل في عام 2008[13]. ونظرا لنقص التمويل المحلي، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي وسيلة فعالة لتلبية احتياجات السوق. ومع توجه أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع النفط والغاز، يجب على الحكومة العراقية ضمان تلبية الاستثمارات الأجنبية لاحتياجات التنمية في العراق.

استنتاج

هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية وتنظيمية بالإضافة إلى الدعم المؤسسي لتمكين نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح للشركات الخاصة بالعمل في بيئة يُمكنها فيها الازدهار والمساهمة بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد العراقي. ومن شأن الأُطر القانونية والتنظيمية التي تسهل عملية إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تخلق المزيد من الفرص لها للحصول على التمويل، مما يسهل مسارات التوسع والنمو.

ويمكن تحديث ودعم قطاع الخدمات المالية والقطاع المصرفي على وجه التحديد من خلال إتاحة فرص متكافئة بين البنوك العامة والخاصة. وينبغي أن يشمل ذلك أولويات من قبيل تحفيز الخدمات الرقمية وتعزيز الشمول المالي. وستساعد الإصلاحات أيضا على استعادة الثقة في القطاع المالي وتوجيه رأس المال نحو تنويع الاقتصاد.

وهناك حاجة أيضا إلى نهج خاص بقطاعات محدّدة مع التركيز على زيادة الفرص إلى أقصى حد داخل القطاعات. ومن ذلك قطاع الزراعة حيث توجد إمكانات كبيرة لهذا القطاع للمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد العراقي. وعلى الرغم من امتلاك البلاد لأراضٍ خصبة وفيرة حيث ربع إجمالي مساحة الأرض مناسبة للزراعة المكثفة وتربية المواشي، إلا أن معظم النشاط الزراعي يتركز في الأراضي المنخفضة الخصبة في سهول بلاد ما بين النهرين المروية من نهري دجلة والفرات، وتشمل الحبوب والبقول والتمور. ولا يزال العراق مستوردا صافياً للغذاء، وهذا مؤشر على التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي على الرغم من أن هذا القطاع يُعتبر ثاني أكبر رب عمل، ولا تسبقه سوى الحكومة.

---

[11] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - تنمية القطاع الخاص

[12] الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – خلق مستقبل اقتصادي أفضل للشباب في العراق

[13] بنك لويدز – الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

يمكن بسهولة تطوير مساهمة 2.9٪ في الناتج المحلي الإجمالي مع إدخال أساليب حديثة وإنتاجية ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الزراعية وتوسعها في الحجم[14]. ومن شأن اتباع نهج موثوق به لإطلاق القطاع الزراعي أن يحقق فوائد تتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سيسهم الإنتاج المحلي من الغذاء في الحد من معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وخلاصة القول في هذا المقام هو أن تحديث ونمو القطاع الخاص في العراق وتمكينه من لعب دور فاعل في دورة الحياة الإقتصادية يتطلب تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، فهذه الخطوة تُعد ضرورية لمواجهة الهشاشة المالية على المدى القصير بالإضافة إلى التكيّف مع الاتجاهات العالمية طويلة الأجل، فالقطاع الخاص المتطور لايوفّر الفرصة لتنمية الاقتصاد غير النفطي فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى خلق فرص العمل وتنمية المهارات بالإضافة إلى تنشيط وتنويع الإبتكار واعتماد التكنولوجيا المتقدمة.

[14] البنك الدولي - بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

المصادر:

1. البنك الدولي – البنك الدولي في العراق
2. منظمة العمل الدولية – أحدث بيانات المؤشرات القطرية
3. بنك لويدز – السياق الاقتصادي للعراق
4. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – الاحتياجات التمويلية ذات الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية
5. منظمة العمل الدولية – تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق
6. البنك الدولي – المرصد الاقتصادي للعراق
7. البنك الدولي – سهولة ممارسة الأعمال التجارية في العراق
8. البنك الدولي – المرصد الاقتصادي للعراق
9. منظمة العمل الدولية – العراق يستثمر في بناء نظام للضمان الاجتماعي يحمي العمال
10. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – الاحتياجات التمويلية ذات الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية
11. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – تنمية القطاع الخاص
12. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي – خلق مستقبل اقتصادي أفضل للشباب في العراق
13. بنك لويدز – الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق
14. البنك الدولي – بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

الصورة:

news - FMO invests USD 31.5 mln in food security and revitalization of the private sector in Iraq - FMO